

أردوغان يغامر بانتزاع احتياطات البنك المركزي

تركيا واستقلالية المؤسسات المالية بعد إقالة محافظ البنك المركزي مراد جيتين كايا في يوليو الماضي بسبب عدم خضوعه لأوامر أردوغان.

ويقول محللون إن قبضة الرئيس التركي على جميع مؤسسات الدولة بعد التحول إلى النظام الرئاسي في يونيو من العام الماضي فتحت الباب لقيام دكتاتورية الحاكم الأوحده.

ويرى محللون أن السياسات الارتجالية التي تتعارض مع القواعد الاقتصادية الراسخة والافتقار للإصلاحات الهيكلية يثير قلق المستثمرين، خاصة في ظل الشد والجذب في ملف الخلافات مع الولايات المتحدة.

وكانت صحيفة فايننشال تايمز قد ذكرت أن المحللين والمستثمرين يشعرون بالقلق من أن حالة الدفاعات المالية الهشّة، التي تجعل البلاد غير مجهزة للتعامل مع أي أزمة سوق محتلمة.

واكدت أن المستثمرين يتخوفون بالفعل من ضخ أموال في الاقتصاد التركي في ضوء اتجاهات السياسة الاقتصادية الحالية، خاصة في ما يتعلق بتدخلات أردوغان في السياسات المالية والاقتصادية.

وتحسب الأسواق المالية أنفاسها وهي تراقب مغامرة أردوغان في سوريا في ظل اندفاعه للمواجهات الخارجية للهروب من الأزمات الاقتصادية والسياسية في الداخل منذ خسارته للانتخابات بلدية إسطنبول.

ويمكن لتشدّد العقوبات الأميركية إذا ارتكب أردوغان خطأ كبيرا، أن يقوض أركان الاقتصاد، إضافة إلى خطر فرض عقوبات أوروبية بسبب انتهاك أقرة للسيادة القبرصية.

عادت الحكومة التركية إلى تقويض دفاعات البنك المركزي بانتزاع احتياطياته المالية، الأمر الذي يقلص قدرته على مواجهة أي أزمة جديدة في وقت تتزايد فيه المخاوف من انهيار مالي شامل بسبب مغامرات الرئيس رجب طيب أردوغان، التي يمكن أن تجلب المزيد من العقوبات الغربية ضد أنقرة.

المركزي إلى أساليب ملتوية لتضخيمها من خلال عمليات احتيالية.

وجاء الكشف عن مغامرة انتزاع احتياطات البنك المركزي بعد أسابيع من رفع الحكومة التركية لتوقعات نسبة العجز في الميزانية في العام الحالي إلى 2.9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 1.8 بالمئة في تقديراتها السابقة.

77 مليار ليرة سبق أن انتزعتها أنقرة من البنك المركزي في يناير ومايو الماضيين

وأظهرت بيانات رسمية أن العجز في الميزانية بلغ 85.5 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، وتتوقع الحكومة التركية أن يصل العجز في مجمل العام الحالي إلى 125 مليار ليرة.

وهناك شكوك كبيرة في دقة الأرقام الرسمية، حيث اكدت مصادر حكومية لوكالة رويترز أن عجز الميزانية أكبر من الأرقام المعلنة، في دليل جديد على لجوء حكومة أردوغان إلى التلاعب بالبيانات لإخفاء عمق الأزمات.

وانحدرت ثقة الأسواق المالية والمؤسسات الدولية بسيادة القانون في

سلام سرحان

كاتب وإعلامي عراقي

إسطنبول - كشفت مصادر مطلعة أمس أن الحكومة التركية أعدت تشريعا يسمح بتحويل 100 مليار ليرة (17.1 مليار دولار) من حساب خاص تابع للبنك المركزي إلى وزارة الخزانة.

وسبق للحكومة التركية أن انتزعت مرتين أموالا من البنك المركزي لتجميل أزماتها المالية، حيث قامت في يناير الماضي بسحب 37 مليار ليرة من أرباحه وتحويلها إلى خزانة الدولة.

وقامت في مايو الماضي بخطوة أخطر حين انتزعت 40 مليار ليرة، وكانت في تلك المرة من احتياطات البنك المركزي القانونية، التي تستخدم عادة في أوقات الأزمات فقط، الأمر الذي يقوض قدرته على مواجهة أي أزمة مالية جديدة.

ويأتي ذلك في وقت تتصاعد فيه المخاوف من تشديد العقوبات الأميركية والأوروبية بسبب مغامرات الرئيس رجب طيب أردوغان العسكرية في سوريا وإصراره على انتهاك السيادة القبرصية بالتخليق على الغاز في مياهها الإقليمية.

وتسارعت وتيرة انزلاق تركيا في إجراءات تجميل الاختلالات المالية للهروب من الأزمات الاقتصادية المتفاقمة في وقت تؤكد فيه التقارير الدولية هشاشة الاحتياطات المالية ولجوء البنك

صناعة الموصل العريقة تكافح للنهوض من الرماد

فرص ضئيلة لعودة نشاط المصانع في معقل الصناعة العراقية



البحث عن بداية جديدة

يقاوم الكثير من أصحاب المصانع العريقة في الموصل أسباب التشاؤم الكثيرة وهم يحاولون استعادة أجداد المدينة، التي كانت توفر الكثير من حاجات البلاد وتصدر منتجاتها الفاخرة إلى أنحاء العالم.

وقد أثار هذا الموضوع في الآونة الأخيرة، أزمة سياسية بين بغداد وفصائل مسلحة تابعة لولاية الشبيبة، بعد رفضه في مناسبتين الإمتثال لأمر رئيس الوزراء. وقرر الإبقاء على نقاط التفتيش الخاصة به على الطريق الرئيسية بين الموصل وإقليم كردستان العراق.

ويوضح مركز دراسات تشاتام هاوس أن نقاط التفتيش تبتز العابرين وأن تلك العائدات حويبة للجماعات المسلحة، التي تسعى إلى الحفاظ على وجودها بعد انتهاء المعارك.

وتقول المنظمة الدولية للهجرة، التي تساعد رواد الأعمال على بدء أعمالهم التجارية، إن المشكلة الكبرى الأخرى هي "انعدام المساواة في الوصول" إلى الخدمات العامة.

ويشكو هاشم النجار، الذي أعاد إطلاق إنتاجه من الألبان والدلاء والأواني البلاستيكية من أن "الكهرباء اليوم متذبذبة وعملياً يعتمد عليها كثيراً".

ويستذكر وهو يحاول مساعدة عماله، حقبة ما قبل احتلال تنظيم داعش للمدينة، ويقول إن المؤسسات العائلية في الموصل كانت تزود محافظات العراق بالبضائع لأن "الطريق سهل وأمن".

ويضيف أن المصانع التي استأنفت عملها لا تتبع اليوم إلا في مدينة الموصل وضواحيها في شمال غرب العراق، بل إنها تواجه حتى في تلك المنطقة منافسة "المنتجات المستوردة من الدول المجاورة من إيران وتركيا والسعودية".

ويقول عبدالمهيمن الحمداني (45 عاماً) وهو صاحب أحد المصانع في الموصل، إنه من المستحيل تخفيض الأسعار للمنافسة مع المنتجات المستوردة الرخيصة.

ويؤكد وكالة الصحافة الفرنسية أن المطلوب هو فرض ضرائب على الواردات، لجعل المنافسة عادلة، في وقت يتعرض فيه المنتجون المحليون لعقوبات كبيرة مثل "ارتفاع الإيجارات وتكاليف النقل".

ويرى الخبير الاقتصادي خالد حامد أن العودة إلى العصر الذهبي قبل احتلال تنظيم داعش يتطلب "دعماً حكومياً لإعادة الروح للمعامل في الموصل وإصلاح البنية التحتية وتوفير جهاز مصرفي متكامل" في بلد يصنف البنك الدولي نظامه المصرفي بـ"المخلف".

وبالنسبة لعبدالله تبدو الحسابات واضحة ولا تحتاج إلى تفكير، حين يكون أمام خيار شراء قدر من الجبن الأبيض الموصل بنحو ألفي دينار (أقل من دولارين بقليل) أو قدر أكبر بكثير من الجبن الأبيض التركي بذات المبلغ وهو ينحاز بسرعة إلى الخيار الثاني لتوفير قوت أكثر لعائلته.

ويعد شراء السلع الأجنبية أمراً جديداً في الموصل، حيث كان القطاع الخاص يفخر بوجود 350 مصنعا حتى منتصف عام 2014.

وكانت الموصل توفر لمعظم سكان العراق الكثير من حاجاتهم الاستهلاكية، التي تمتد من الأدوية إلى منتجات الصناعات الكيماوية والزراعية، التي كانت تصنعها الدولة في المدينة، التي كانت تعتبر أيضاً "سلة حبوب" البلاد.

80 بالمئة من معدات مصانع الموصل تم تدميرها أو نهبها خلال احتلال داعش للمدينة

كما كانت مصانع الإسمنت في الموصل تنتج أكثر من مليون طن سنوياً بجودة عالية. وكانت أقمشة الموسلين القطنية الفاخرة حتى عام 1990 تتدفق إلى بارييس وغيرها من عواصم العالم، إضافة إلى الإسمنت الموصل، الذي كان يصدر إلى بلدان كثيرة بينها سنغافورة.

لكن مع احتلال تنظيم داعش للمدينة، تم الاستيلاء على جميع وحدات الإنتاج أو إغلاقها بالقوة من قبل الجهاديين. وبحسب البنك الدولي، أعيد بيع ما يصل إلى 80 بالمئة من معدات تلك المصانع خارج البلاد أو تم تحويلها لصناعة الأسلحة.

وهجرت مصانع عدة بسبب نقص المواد الأولية أو بسبب نزوح اليد العاملة الماهرة إلى المخيمات. أما بالنسبة للطلب، فقد انخفض، حيث كان السكان يفكرون في البقاء على قيد الحياة أكثر من الإنفاق.

ورغم تحرير المدينة منذ عامين لا تزال منتجاتها غير قادرة على سلك طريق التصدير. فقد تضاعفت الحاجز الأمنية في كل أنحاء، وبعضها متضرر

الموصل (العراق) - تسعى مدينة الموصل، ثاني أكبر مدن العراق بعد العاصمة بغداد، لاستعادة مكانتها التاريخية كأحد أكبر المراكز الصناعية والتجارية في البلاد، حيث يكافح آلاف الصناعيين والحرفيين لإعادة فتح مصانعها تدريجياً في ظل عقبات كبيرة.

وتواجه جهود إحياء القطاع الصناعي تحديات كبيرة بينها صعوبات استيراد المعدات التي يحتاجونها وعدم إصلاح البنية التحتية، رغم مرور عامين على دحر تنظيم داعش من المدينة، الذي أدى إلى تدمير جميع المعامل والمصانع. كما تواجه خطط استئناف الإنتاج منافسة شرسة من المنتجات التركية والإيرانية، التي تغرق الأسواق وتبدي الجدوى الاقتصادية لمعظم المشاريع التي كانت تشتهر بها المدينة.

وقبل خمس سنوات، عندما جعل تنظيم داعش من الموصل عاصمة "الخلافة" في العراق، توقفت الصادرات والصناعة فجأة. وفي الوقت الذي تتعافى فيه خطوط التصدير ببطء اليوم، احتلت الواردات الأسواق، وتبدو إزاحتها مستحيلة بسبب حرب الأسعار.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى عصام سعدالله (33 عاماً) قوله إنه استأنف العمل في عمله الصغير لإنتاج الألبان ومستقبات الحليب في الشطر الغربي من الموصل منذ مدة قصيرة، بعد أن كان مدمراً "بنسبة 60 بالمئة نتيجة القصف الجوي الذي صاحب عمليات التحرير".

ووضع سعدالله كل مدخراته في مشروعه واقترض بعض المال من أقاربه أيضاً في محاولة للخروج من مرحلة الحرب وثلاث سنوات من حكم الجهاديين، والتي كانت الموصل خلالها "منقطعة عن العالم الخارجي وتعاني إغلاق المعامل لأبوابها".

لكن بالنسبة لما يقارب مليوني شخص من سكان الموصل الذين خفقتهم البطالة والفقر المدقع، فقد لجأوا إلى الخيار الأسهل وهو الاعتماد على المنتجات المستوردة.

ويقول نظير عبدالله البالغ من العمر 26 عاماً، والذي يحصل على راتب قليل من عمله في أحد المطاعم إنه يشتري "البضاعة المستوردة وخصوصاً الصينية، لأن أسعارها رخيصة رغم أنها رديئة".

شركة صينية توسع آفاق مزارع الأسماك في مصر

واكدت أن شركته لن تدخر أي جهد للعمل في مصر، وتقديم المزيد من الإسهامات للحكومة والشعب المصري. واعتبر وو بينغ رئيس قطاع التصنيع بالغرفة التجارية الصينية في مصر أن افتتاح شركة نيوهورب "خطوة هامة لتطور الشركات الصينية في مصر".

وأوضح أن نيوهورب تملك 5 مصانع في محافظات مصر، حيث يبلغ حجم المبيعات السنوية من الأعلاف 250 ألف طن، بقيمة إنتاجية سنوية تبلغ 2.3 مليار جنيه (142 مليون دولار).

وتتمكنت هذه المصانع من توفير أكثر من 600 فرصة عمل مباشرة وما يزيد عن ثلاثة آلاف وظيفة بشكل غير مباشر في مصر.

ويرى بينغ أن هذه المصانع تعتبر النموذج الأسرع والأفضل لتطور الشركات الخاصة للغرفة التجارية بمصر.

وتعاني مصر من فجوة في استهلاك الأسماك تصل إلى نحو 300 ألف طن يتم سدها من خلال الاستيراد من الخارج.

ووفق التقديرات، يصل إجمالي إنتاج البلاد 1.5 مليون طن، مقابل طاقة استهلاكية قدرتها 1.8 مليون طن.

ووصف أحمد محمود مدير الجهاز التنفيذي لمنطقة حمصة الصناعية، المصنع الجديد لإنتاج أعلاف الأسماك بأنه "مشروع متفرد ومميز جداً".

ونسبت وكالة شينخوا الصينية لمحمود قوله "نحن نفتقد مثل هذه المصانع جداً، فهذا المصنع يوفر أعلافاً مطابقة للمواصفات تؤدي في النهاية إلى وجود أسماك جيدة".

فتح تدشين مجموعة نيوهورب الصينية لمصنع جديد لإنتاج أعلاف الأسماك أفقاً كبيراً لمشاريع مزارع الأسماك في مصر، حيث تراهن الحكومة على هذا القطاع بشكل كبير لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية.

جمصة (مصر) - اتسعت التحركات المصرية لسد فجوة النقص في اللحوم في السوق المحلية عبر جذب المزيد من الاستثمارات في قطاع مزارع الأسماك.

ويتوقع خبراء أن تساعد المشروعات الصينية التي بدأت في الانتشار خلال السنوات الأخيرة بمصر في أن تسد الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب فضلاً عن تقليص حجم استيراد الأسماك.

وجرت مؤخرا مراسم افتتاح شركة نيوهورب إيجيبت أكوارك تكنولوجي المحدودة الصينية لإنتاج أعلاف الأسماك في المنطقة الصناعية بمدينة حمصة في محافظة الدقهلية، شمال القاهرة.

وقال لوه كوه تشيانغ مدير عام الشركة في كلمة خلال مراسم الافتتاح إن المشروع الجديد "هو المشروع الاستثماري الرابع لمجموعة نيوهورب الصينية في مصر".

ويبلغ إجمالي استثمارات الشركة الجديدة حوالي 180 مليون جنيه (نحو 11.15 مليون دولار)، حيث أنشأت



حلول تدعم سوق المنتجات البحرية